اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

## المنافذ الحدوديّة.. قد تحدث أزمة !

مع إعلان الحكومة المركزية عن قرب تطبيق قانون التعرفة الكمركية المبتلى بعقدة التأجيل المستمر ، قد تبرز أمامنا أزمة جديدة بين المركز وإقليم كردستان في ما يتعلق بالعائدات الكمركية في المنافذ الحدودية التي أشار إليها قانون التعرفة الكمركية رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠١٠ ، ما يتطلب تحديد مسارات العائدات المالية المستحصلة كمركياً من دون ربطها بمشكلات وخلافات أخرى .

وعلى كثرة المنافذ الحدودية سواء أكانت البرية أم البحرية أم الجوية ، فأنها لا تعمل وفق إجراءات موحدة وما زالت الاجتهادات قائمة وحضور لافت للنظر لحالات الفساد المالي والإداري، والى وقت قريب كانت بعض الجهات الحزبية والمليشيات تسيطر على كثير من هذه المنافذ من دون رادع قانوني موحد وواضح .

ولعل الإجراءات الأمنية للحكومة في حينها حددت وقلصت من حالة اللاقانون التي تعيشها المنافذ الحدودية ، لكن الخلل ما زال موجوداً في ظل عدم تفعيل حزمة القوانين التي أصدرها مجلس النواب نهاية عام ٢٠١٠، التي تتعلق بحماية المستهلك ومكافحة ظاهرة الإغراق السلعي وحماية المنتجات المحلية وتطبيق التعرفة الكمركية ومنع الاحتكار ، حيث كانت كلها تمثل جزءاً من المعالجات الحقيقية لحركة الأسواق وتنظيم عملية التبادل التجاري ، إلا أن عدم تفعيلها لأسباب شتى لم تكن في حقيقة الأمر تلامس الواقع وبعض هذه الأسباب غير منطقي على المستويين النظري والعملي ، ما جعل الإجراءات الارتجالية والاجتهادية حاضرة في مشهد المنافذ الحدودية على طريقة ( كل يغني على ليلاه) في ظل طغيان البعد السياسي على هذه القضية التي تعد غاية في الأهمية لإنعاش الاقتصاد الوطني .

ومنذ عام ٢٠١٠ تبادلت الطبقة السياسية الاتهامات عبر وسائل الإعلام باستغلال المنافذ الحدودية لغير البعد الاقتصادي الوطني من دون النظر للقصور الذي يتعلق بهم كسياسيين للعمل بشكل جاد مع الحكومة لتطبيق حزمة القوانين التي أشرنا إليها، والتي ظلت حبيسة الرفوف ، وليست هنالك إجراءات جادة في مسار التطبيق ، ولا نعرف هل السبب يتعلق بضعف الإجراءات الحكومية، أم بطبيعة الأسواق المحلية التي قد لا تتقبل مثل هكذا قوانين .

وفي ظل هذا الوضع القلق والمشحون بالتوترات والخلافات التي قد تفجر أزمات متلاحقة ، والأيام مثلما نرى حبلى بالمفاجآت والمجاهيل ، نرى أن يصار إلى تغليب المصلحة الوطنية وتطبيق القوانين الخمسة التي صدرت نهاية عام ٢٠١٠، سعياً لتحقيق عملية تكامل في قطاع التجارة الخارجية وعلاقتها بحركة الأسواق وعناصر التجارة الداخلية التي هي الآن أحوج ما يكون لبيئة قانونية مثلى تخلق انسيابية واضحة في دخول وخروج البضائع مع تفعيل الجانب الضريبي والكمركي في المنافذ الحدودية والرجوع إلى القوانين بشكل دائم من دون الركون إلى الإجراءات الارتجالية والاجتهادية التي تخدم جهة دون أخرى .

ولذلك نتطلع إلى الانتباه إلى مشكلة المنافذ الحدودية قبل اشتعال أزمة جديدة .

### أكدوا ضرورة استباقه بإجراءات كمركية وتجارية

# خبراء يرحبون بتوحيد العملة العربية وإنشاء سوق مشتركة

□ بغداد/ احمد عبد ربّه

بيّن عدد من الخبراء والمتخصصين في الشأن الاقتصادي أن المقترح الذي طرح في اجتماع وزراء المال العرب في بغداد لتوحيد العملة العربية وإنشاء سوق مشترك سوف يعمل على تعظيم الكفاءة الاقتصادية ضمن الكتلة التي ترغب في التكامل، موضحاً انه يحتاج الى مراحل مسبقة تقوم بها هذه الدول .

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ (المدى ) إن المراحل التي تسبق عملية توحيد العملة العربية منها منطقة التجارة الحرة الكبرى، فضلاً عن الاتحاد الكمركي حيث تقوم البلدان العربية بالإعفاءات الضريبية في ما بينها، و تكون تعرفاتها الكمركية تجاه الدول خارج التكتل بنفس القيمة ما ينتج عنه تبادل السلع بين بلدان التكتل بقيمة مضافة عالية تكون محررة من كل الضرائب الكمركية .

وأضاف صالح :إن الإجراء التالي يعرف بالسوق المشتركة التي تضم البلدان العربية، مبيناً حرية انتقال رؤوس الأموال بسهولة داخل السوق بالإضافة الى توحيد السياسية المالية والنقدية بين الدول، فضلاً عن إنشاء بنك مركزي موحد يقوم بإصدار العملة الموحدة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي لـ (المدى ) إن التوحيد الاقتصادي للدول العربية من حيث إصدار عملة موحدة سوف يعطي القوة لاقتصاد العربي بشكل عام، مبيناً أن هذا الإجراء يعد من أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، داعياً إلى ضرورة أن يكون لكل واحدة من هذه الدول برنامج من خلال التلاقح ما بين الثروات كالطبيعية منها والبشرية .

فمعظم مستوياتها الاقتصادية غير متناسقة.

وأضاف عبد الهادي : هنالك بعض الإجراءات تسبق هذا الموضوع والتي تخص السياسة المالية ينشأ من خلالها بنك عربي يدير العملة العربية، وبالتالي تصبح السياسة النقدية غير خاضعة للحكومات العربية ما يعني التنازل عن جزء من السياسة المالية، متسائلاً هل يا ترى أن الدول وبعد الانتهاء من المراحل الاقتصادية المؤهلة قادرة على التنازل، لافتاً إلى أن هذا يعد تحديا كبيرا كالموجود في الاتحاد الأوربي .

إلى ذلك، قالت عضو لجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي لـ(المدى) : إن هذا المشروع يحتاج الى دراسات مسبقة لاقتصاديات الدول العربية، مبينة انها تختلف من حيث الموارد فهنالك دول تتفوق بالموارد البشرية وأخرى بمقومات الزراعة، مشيرةً الى ان السودان تعتبر سلة الغذاء العربي من حيث المياه والاراضي الخصبة .

وأضافت التميمي :ان نتائج توحيد العملة سوف تعود بالنفع العام من خلال دوران العمل الذي ينتج عنه فائض نقدي يوجه الى الاستثمارات، مبينةً ضرورة الاستقرار الأمني والسياسي للبلدان العربية.

ولفتت الى ان أوربا عندما وحدت عملتها استطاعت أن تنقذ اليونان من الانهيار الاقتصادي الذي ضرب جميع مفاصل الحياة العامة.

في غضون ذلك، أفاد عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامر الفائز بأن المقترح الذي طرح في اجتماع وزراء المال العرب في بغداد لتوحيد العملة العربية وإنشاء سوق مشترك سيدعم اقتصاديات الدول العربية ولاسيما الاقتصاد العراقي.

وقال الفايز بحسب(للوكالة الإخبارية للأنباء) يجب أن لا ننسى أن مبدأ الاتحاد يعني القوة، ومن أجل توحيد المواقف العربية والتقارب السياسي والاقتصادي في ما بينهم لابدّ أن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي، من خلال توحيد الأسواق المشتركة والعملة العربية، ما سيدعم اقتصاديات جميع الدول العربية، كون تلك الدول تتمتع بثروات كبيرة وفي كل القطاعات، سواء الزراعية أم الصناعية أم النفطية أم السياحية.

وأضاف الفايز: في حال نشوء تكامل اقتصادي عربي وإصدار عملة عربية موحدة، فهذا سيعطي قوة اقتصادية لكل الدول العربية ومن ضمنها العراق، لأن أغلب الدول العربية تتمتع بربيع وأصبحت الأنظمة فيها ديمقراطية بعدما كانت دكتاتورية تعترض على إقامة هكذا نشاطات، مشيراً إلى أن الفرصة الآن مناسبة لجعل الاقتصاد العربي ينعم بالتطور والازدهار.

وكان وزراء الاقتصاد والمال العرب الذين اجتمعوا في بغداد ضمن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي من مؤتمر القمة العربية، قد تطرقوا لموضوع التكامل الاقتصادي العربي وتوحيد العملة العربية وجعل الأسواق العربية مشتركة.

# البنك المركزي : حذف الأصفار لا يحتاج إلى تشريع قانوني

□ بغداد /متابعة المدى

نوه نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بأن مشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة العراقية لا يحتاج الى تشريع قانون جديد بل إصدار لائحة تنظيمية تكون بمثابة تعليمات حسب ما نص عليه قانون البنك المركزي.

وقال صالح (للوكالة الإخبارية للأنباء) إن قانون البنك المركزي أعطى صلاحية كاملة للسلطة النقدية لتغيير هيكلة العملة العراقية أو حذف أصفار منها، ولا يمكن تشريع قانون جديد لمشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة كونه تمت مناقشته مرتين في مجلسي النواب والوزراء، وأصبحت السلطتان التنفيذية والتشريعية أكثر دراية به، مشيراً إلى أن المشروع يحتاج الى إصدار لائحة تنظيمية وهي بمثابة تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية، والبنك المركزي الآن بصدد تهيئتها.

وأضاف صالح: أن البنك المركزي قطع أشواطاً كبيرة بمراحل إعداد وتنفيذ هذا المشروع من خلال التشاور مع الدول التي خاضت تجربة استبدال العملة بعد حذف الاصفار منها ومعرفة سلبيات المشروع وايجابياته، إضافة إلى الدراسات المستفيضة له، والعمل ما زال جارياً لتنفيذه، مرجحاً تنفيذه في (٢٠١٣/١/١) بعد حصول الموافقة الرسمية من قبل الحكومة الاتحادية.

وأشار صالح إلى وجود توافق مبدئي من جميع الإطراف في الدولة العراقية على تنفيذ المشروع، معتبراً مشروع حذف الاصفار بالإصلاحي للعملة العراقية، كونه يقلل من الأرقام الكبيرة التي تسبب مشاكل كبيرة في نظام المدفوعات النقدية العراقية من خلال عدد الأرقام وصعوبة إحصائها كالمبالغ التي تصل إلى الترليونات.

ذكر نائب محافظ البنك المركزي: أن الوضع المالي للعراق أصبح جيداً من خلال زيادة صادراته النفطية، لذا فإن نظام المدفوعات النقدية في العراق لا يتلاءم مع المرحلة القادمة التي ستشهد تطورا اقتصادياً، إلا بعد حذف الاصفار الثلاث من العملة المحلية.وكانت اللجنة المالية النيابية قد طالبت البنك المركزي بوضع قانون جديد لمشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة العراقية، كونه مشروعا كبيرا وحساسا ويهم عامة الشعب العراقي.وقالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي في تصريح سابق (للاخبارية): إن مشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة المحلية يحتاج إلى الوقت الكافي لتنفيذه، والى تشريع قانون جديد من قبل البنك المركزي ويتم تقديمه إلى اللجنة المالية لمناقشته ثم رفعه الى مجلس النواب للتصويت عليه، ولا يمكن تنفيذه دون إقرار القانون.

# برلماني يقترح تأسيس مصرف مساهم في البلاد

□ بغداد / متابعة المدى

اقترح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب في مجلس النواب فالح الزيادي تأسيس مصرف عراقي مساهم مشترك من القطاعين الخاص والحكومي، لدفع عجلة الاستثمار في البلد من خلال تمويله للمشاريع ولضمان أموال المستثمرين.

وقال الزيادي بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): إن العجلة الاستثمارية في البلد ما زالت ضعيفة نتيجة لمعوقات عدة أهمها القطاع المصرفي، كونه متخلفا تكنولوجيا ويجني أموالا قليلة، ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الدخول إلى الأراضي العراقية لغرض الاستثمار، كون المستثمر يبحث عن البيئة الملائمة للاستثمار التي تحافظ على أمواله من الضياع.

وأضاف: يجب تأسيس مصرف عراقي مساهم تشترك به المصارف العراقية في القطاعي الحكومي والخاص لتكوين مصرف عراقي كبير ذي رأسمال وفير يساعد على تمويل المشاريع الاستثمارية والخدمية في البلد من خلال منحه للقروض، إضافة الى توظيف كادر مصرفي علمي متدرب على التكنولوجيا المصرفية العالمية ليكون مصرفا رصينا يساهم في النهوض بالعملية الاقتصادية في البلد.

وأشار الى أن أحد الحلول المطروحة للنهوض بالعملية الاستثمارية في البلد هو دعم القطاع المصرفي العراقي الخاص أي "المصارف الأهلية" من قبل الحكومة الاتحادية وتوفير كل احتياجاتهم لكي يكون لها دور فعلي وحقيقي في دفع عجلة الاستثمار في البلد.

# شط العرب يفقد ثروته السمكية مما يعجّل بفقر الصيادين

□ البصرة / متابعة المدى

يعاني الكثير من صيادي الأسماك بمحافظة البصرة تراجع نسب الثروة السمكية في شط العرب نتيجة للإهمال الحكومي والصيد الجائر الذي أدى إلى موت أصناف عديدة من الأسماك، ما أثر على المستوى المعيشي لهذه الشريحة التي تعتمد على صيدها للأسماك في توفير لقمة العيش.ويقول الصياد محمد (أبو فرقان) الذي أخذنا في جولة نهرية داخل شط العرب، في حديثه لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): "لقد فقد شط العرب نسبة كبيرة من ثروته السمكية التي كان يزخر بها في الوقت السابق، دون أي حراك حكومي في معالجة هذا الأمر الذي تسببت به أمور كثيرة من بينها الصيد الجائر، وكذلك السموم الكيميائية ومخلفات المصانع التي ترمى فيه وتؤدي إلى موت الحيوانات المائية".

وأضاف، "أعمل في مجال صيد الأسماك منذ عشرين عاماً، ولم يكن شط العرب في الوقت السابق على هذا الحال البائس الآن، نحن على أعتاب أن نفقد ثاني أكبر ثروة حيوانية في البلاد ولم نجد حتى الآن اهتماماً كافياً من قبل الحكومة العراقية بهذه الثروة".

وتابع أبو فرقان "لم يبقَ سوى نوعين أو ثلاثة من الأسماك التي تعيش في شط العرب والأخرى انقرضت ولم تعد موجودة وبنسب ضئيلة جداً، وهو ما أثر على العديد من الصيادين الذين يعيلون عوائلهم الفقيرة بما يصطادونه من الأسماك".

بينما أوضحَ الصياد أبو ضياء، لـ (آكانيوز) أن هذا الشهر هو موسم اصطياد أسماك (الصبور)، إلا أنه يقضي نهاراً كاملاً في نشر شبكته داخل شط العرب دون أن يحصل على سمكة واحدة والسبب يعود إلى تراجع أعداد الأسماك في شط العرب".

وأضاف، "هذه هي مهنتنا الوحيدة التي ورثناها عن آبائنا، ونعيل منها عوائلنا، ولكن حالنا أصبح عسيراً، وتمضي أيام عدة ونحن يصعب علينا اصطياد الأسماك ونرجع إلى بيوتنا خالين الوفاض".

وطالب أبو ضياء مع عدد آخر من الصيادين، الحكومة العراقية والمختصين بمجال الثروة السمكية بـ "ضرورة الاهتمام بشط العرب ومعالجة الكثير من الأسباب التي تؤثر على تراجعها وموتها".

ويؤكّد المواطن البصري حيدر رغدان أنّ "العوائل البصرية كانت تفضل دائماً الثروة السمكية الطبيعية التي يزخر بها شط العرب، أما الآن فموت أغلب هذه الثروة أفسد عليهم شهيتهم واضطرارهم إلى شراء الأسماك المستوردة التي لا تضاهي أبداً السمك العراقي"، بحسب قوله.

ويكمل حديثه لـ (آكانيوز)، انّ "الثروة السمكية أصبح حالها كحال الزراعة والصناعة في البلاد التي انقرضت وأصبح المجتمع العراقي مستهلكاً للبضائع المستوردة دون تشجيع المنتج المحلّي".

# المثنى تمنح رخصة لإنشاء معمل للسمنت

□ المثنى / وكالات

أعلن رئيس هيئة استثمار المثنى عادل الياسري عن منح رخصة استثمارية لإنشاء معمل سمنت بكلفة (٢٠٠) مليون دولار في المحافظة.

وقال الياسري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) تم منح رخصة استثمارية لشركة محلية تدعى (الاتحاد) لبناء معمل سمنت بكلفة (٢٠٠) مليون دولار، وخلال (٣٠) شهراً في بادية السماوة مركز محافظة المثنى، حيث تم تسليم الأرض والمباشرة في البناء.

وأضاف الياسري: أن المحافظة لديها فرص عديدة في قطاعات مختلفة لاسيما القطاع الصناعي، مبيناً أن الهيئة قامت باستدعاء الشركات الاستثمارية لتنفيذ مشاريعها الصناعية، بالاعتماد على ما تتميز به المحافظة من وجود خزين كاف من الخامات لقيام مجموعة من الصناعات، خاصة الإنشائية.وأوضح: أن توفر الأيدي العاملة والاستقرار الأمني الذي تنعم به المحافظة، جعل من المحافظة محط أنظار الشركات الاستثمارية التي تتهافت لتنفيذ المشاريع الصناعية المختلفة فيها.

ويذكر أن هيئة استثمار المثنى منحت (٦٩) إجازة استثمارية منذ تأسيسها، لقطاعات اقتصادية مختلفة ولشركات متعددة محلية وأجنبية، البعض منها أنجزت والأخرى قيد الإنجاز.